واقع واتجاه التجارة الخارجية السلعية في دول مجلس التعاون الخليجي

أحمد صدام عبد الصاحب الشبيبي

مدرس، مركز دراسات الخليج العربي،
جامعة البصرة ـ العراق.

ملخّص تنفيذي

يتناول البحث واقع التجارة الخارجية السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي، إذ يركز على حركة الصادرات السلعية وتطورها، فضلاً عن إلقاء الضوء على الهيكل الرئيس لهذه الصادرات خلال العام ٢٠٠٤، كونها تعكس مستوى تطور الناتج المحلي الإجمالي في دول المجلس؛ إذ تبيّن معدلات نمو الصادرات السلعية الدور المهم للتجارة الخارجية السلعية، على الرغم من أن هذا النمو مرهون، وبشكل كبير، بنمو صادرات النفط الخام وتقلبات أسعارها التي تؤثر بشكل مباشر في قيم الصادرات.

يبيّن البحث أن كلاً من السعودية والإمارات قد حققتا تحسناً ملموساً في تطور الهيكل الإنتاجي، تم استقراؤه من خلال انخفاض مساهمة قطاع النفط في إجمالي الصادرات السلعية خلال المدة ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٤، وتحقيق معدلات نمو إيجابية لإجمالي صادراتها السلعية خلال المدة ١٩٩٥ ـ ٢٠٠٥، فيما بقيت دول المجلس الأخرى ضمن المعدلات المرتفعة لمساهمة القطاع النفطي في إجمالي صادراتها.

كما يتناول البحث الهيكل الرئيس للاستيرادات السلعية في دول المجلس، كونها تمثّل الجانب الثاني والمكمّل لمفهوم التجارة الخارجية السلعية. وبعد هذه الفقرة، تمّ التطرق إلى أهمية التجارة الخارجية السلعية من خلال تناول مؤشر الانكشاف التجاري، كمعيار مهم يبين دور التجارة الخارجية في اقتصادات دول المجلس، ثم ينتهي البحث بأهم الاستنتاجات والمقترحات.

مقدمــة

تحقق التجارة الخارجية من جانب الصادرات دوراً كبيراً في النمو الاقتصادي، في جميع دول العالم النامية والمتقدمة على السواء، في ظل سياسات تحرير الاسواق والانفتاح التجاري العالمي، إذ ساهمت الاتفاقيات التجارية، الإقليمية والدولية، في تعزيز الدور الهام للتجارة الخارجية لدول المجلس.

والتجارة الخارجية ليست مجرد تبادل سلع ومنتجات، واستيراد وتصدير مع دول العالم، بل هي مؤشر يبيّن مستوى التطور الاقتصادي والانفتاح على الأسواق العالمية. إذ اصبحت معظم الدول تبدي اهتماماً كبيراً من خلال تطوير مستوى سياستها التجارية الهادفة إلى الانفتاح على الخارج.

ويعدّ التصدير أحد أهم محركات النمو الاقتصادي، ومن أهم النشاطات التجارية الأساسية في دفع عملية التنمية الاقتصادية. فتصدير المنتجات والسلع الوطنية يمثّل أمراً ضرورياً لدعم ميزان المدفوعات وتغطية الاحتياجات من مختلف السلع المستوردة من الخارج.

فرضية البحث: يُعدّ نمو التجارة الخارجية السلعية من جانب الصادرات، وانخفاض مستوى مساهمة الصادرات النفطية مؤشراً واقعياً لاستقراء مستوى تطور اقتصادات دول مجلس

التعاون الخليجي، وتحسّن مستوى الهيكل الإنتاجي لمختلف القطاعات السلعية.

مشكلة البحث: إن الفائض التجاري المتحقق في الميزان التجاري لاقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، مع ارتفاع الأهمية النسبية للصادرات النفطية من إجمالي الصادرات، لا يعبّر عن نجاح السياسة التجارية ونمو القدرة الإنتاجية للناتج المحلي الإجمالي بقدر ما يمثّل ارتفاع أسعار الصادرات النفطية.

أهمية البحث: تتبين أهمية البحث من خلال التركيز على دور الصادرات السلعية، لا سيما غير النفطية منها، في دعم مستوى النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي وتنويع الهيكل الإنتاجي، وصولاً إلى الحد من مشكلة الانكشاف التجاري. إذ إن زيادة الصادرات وتنويعها يُعدّان معياراً أساسياً لزيادة القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم تحسين معدل التبادل التجاري.

هدف البحث: يركز البحث على دراسة واقع وهيكل التجارة الخارجية لدول المجلس، في محاولة لاستقراء مستوى نجاح جهود تنويع الهيكل الإنتاجي، الذي تسعى إليه دول المجلس، من خلال التركيز على فرز مستوى مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس.

أولاً: هيكل واتجاه الصادرات السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي

١ ـ الصادرات السلعية

تُعدّ صادرات النفط الخام المحرّك الرئيس لعملية التنمية الاقتصادية في دول المجلس، بلا شك، كون الإيرادات المتأتية من هذه الصادرات لها دور كبير في سدّ الخلل الحاصل في الهياكل الإنتاجية لدول المجلس. إذ إن زيادة عوائد الصادرات النفطية، تساعد على رفع مستوى الاستيرادات لسد حاجة الطلب الداخلي من مختلف أنواع السلع، سواء كانت استثمارية أم استهلاكية؛ إذ تمثّل الصادرات النفطية المعوّل الرئيس لنجاح جهود التنمية الرامية إلى تنويع هيكل الانتاج، وخلق فرص العمل، وإصلاح العجز في الميزان التجاري، وجذب الاستثمار الأجنبي.

وبشكل عام فقد أخذت قيم الصادرات السلعية لدول المجلس بالتزايد خلال المدة ١٩٩٥ ـ ٢٠٠٥ لعدة عوامل، في مقدمتها زيادة الطلب على النفط الخام، وارتفاع الأسعار[(١)]، لا سيما خلال السنوات الأخيرة، ويوضح الجدول الرقم (١) قيم ومستوى نمو الصادرات السلعية لدول المجلس خلال المدة ١٩٩٥ ـ ٢٠٠٥.

(١) «نظام السياسة التجارية الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي،» <http://www.commerce.gov.sa/circular/36.doc>.

الجدول الرقم (١)
الصادرات السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي
خلال ١٩٩٥ ـ ٢٠٠٥ (مليون دولار)

البلد / السنة	الامارات	البحرين	السعودية	عُمان	قطر	الكويت	الإجمالي
١٩٩٥	٢٨٩٠٧,٧٠	٤١٦٢,١٠	٥٠٠٠٥,٥٠	٥٩٦٤,٨٨	٣٥٥٧,٢٠	١٢٩٤٤,٤٠	١٠٥٥٤١,٧٨
١٩٩٦	٣٧٣٣٥,٩٠	٤٦٠١,٩٥	٦٠٦٩٦,٦٠	٧٢٥٥,٤٥	٣٨٣٣,٠٠	١٤٩٤٦,٠٠	١٢٨٦٦٨,٩
١٩٩٧	٤٠٤٠٨,٤٠	٤٣٨٢,٩٨	٦٥٦٥٠,٤٠	٧٤٨٨,٤٣	٣٨٥٦,١٠	١٤٧٩٦,٨٠	١٣١٥٨٣,١١
١٩٩٨	٣٣٨٣٥,٠١	٤١١٤,٣٦	٣٨٧٢٦,٧٠	٥٣٧٥,٣٣	٥٠٣٠,٥٠	٩٦١٦,٤٠	٩٦٦٩٨,٣
١٩٩٩	٣٦٤٧٠,٨٠	٤٣٦٢,٨٠	٥٠٧٥٦,٠٠	٧٢٣٧,٩٧	٧٢١٣,٧٤	١٢١٦٥,١٠	١١٨٢٠٦,٤١
٢٠٠٠	٤٩٨٣٤,٢٤	٦٢٤٢,٥٥	٧٧٥٨٤,٠٠	١١٣١٨,٦٠	١١٥٩٣,٩٦	١٩٤٣٦,١٠	١٧٦٠٠٩,٤٥
٢٠٠١	٤٨٧٧٣,٩٩	٥٦٥٧,١٨	٦٨٠٦٤,٠٠	١١٠٧٤,١٢	١٠٨٧١,١٥	١٦٢١٢,٣٠	١٦٠٦٥٢,٧٤
٢٠٠٢	٥٢١٦٣,٣٨	٥٨٨٧,٣٢	٧٢٥٦١,٠٠	١١١٧٠,٣٥	١٠٩٧٨,٠٢	١٥٣٥١,٠٠	١٦٨١١١,٠٧
٢٠٠٣	٦٧١٣٤,١٠	٦٧٢١,٠١	٩٣٣٦٨,٠٠	١١٦٦٩,٧٠	١٣٣٨٢,١٤	٢٠٦٧٤,٩٠	٢١٢٩٤٩,٨٥
٢٠٠٤	٨٢٧٥٠,١٧	٦٧٢٠,٠٠	١٢٦١٦٦,٠٠	١٣٣٤٤,٦٠	١٧٩٠٠,٨٢	٢٨٧٢٩,١٠	٢٧٦٥١٠,٦٩
٢٠٠٥	١١٥٤٥٢,٧	١٠١٣١,١	١٨٠٥٧١,٧	١٨٦٠٠	٢١٨٦٢,٩	٤٦٨٧٣,٣	٣٩٣٤٩١,٧
معدل النمو (بالمئة)	١٣	٨	١٢	١١	١٨	١٢	١٣

المصادر: صندوق النقد العربي، جداول متفرقة، <http://www.amf.org.ae> ، وجامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٦** (القاهرة: الجامعة، ٢٠٠٦)، ص ١٥٣، النسخة الالكترونية.

يبين الجدول الرقم (١) الصادرات السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي، إذ يتبين أن قيم هذه الصادرات قد أخذت بالارتفاع خلال المدة ١٩٩٥ ـ ٢٠٠٥. ويمكن تفسير ذلك بالتغيرات التي طرأت في السياسات الاقتصادية لدول المجلس[٢] التي أدت إلى التنويع النسبي لبعض المنتجات، فضلاً عن السياسات الهادفة إلى تشجيع التصدير من خلال جذب شركات الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الصناعية غير النفطية. فقد ارتفعت قيم الصادرات السلعية لإجمالي دول المجلس من (١٠٥٥٤١,٧٨) مليون دولار لعام ١٩٩٥ إلى (٣٩٣٤٩١,١) مليون دولار لعام ٢٠٠٥، وبمعدل نمو مركب مقدارة (١٣ بالمئة) للسنوات ١٩٩٥ ـ ٢٠٠٥[٣]، إذ مثّلت دولة قطر المرتبة الأولى وبنسبة (١٨ بالمئة) خلال المدة المذكورة آنفاً، ويمكن إرجاع

(٢) «التقرير الاقتصادي الخليجي، ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧،» <http://www.alkhaleej.co.ae/study_center/undex.html-12k> .

(٣) من إعداد الباحث بالاعتماد على الصيغة التالية: $R = \sqrt[n]{Q1 / Q0} - 1$

حيث إن: R: معدل النمو، n: عدد السنوات، Q1: سنة المقارنة، Q0: سنة الأساس

ذلك إلى نمو الصادرات النفطية فضلاً عن تميز هذا البلد بتنامي إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي.

كما شكّلت الصادرات السعودية والإماراتية مجتمعة إلى دول العالم حوالى (٧٥ بالمئة) من إجمالي صادرات دول المجلس لعام ٢٠٠٥، حيث تتجه هذه الصادرات بنسب متباينة إلى الدول النامية الأخرى والدول الصناعية، إذ حققت كل من الإمارات والسعودية معدل نمو مركب يُقدر بـ (١٣ بالمئة)، (١٢ بالمئة) على الترتيب، ويوضح الجدول الرقم (٢) اتجاه حركة صادرات دول المجلس لعام ٢٠٠٤.

الجدول الرقم (٢)
الاتجاه الرئيس لحركة الصادرات السلعية
من دول مجلس التعاون الخليجي لعام ٢٠٠٤ (نسب مئوية)(*)

الدولة	الدول النامية	الدول العربية	الدول الصناعية	باقي دول العالم	إجمالي النسبة (بالمئة)
الإمارات	٢٨	٨	٤٢	٢٢	١٠٠
البحرين	٩	١١	١٧	٦٣	١٠٠
السعودية	٢٣	١٥	٤١	٢١	١٠٠
عُمان	٤٣	١٧	٢٩	١١	١٠٠
قطر	٣٧	٦	٥٠	٧	١٠٠
الكويت	٢٩	٤	٤٤	٢٣	١٠٠
متوسط النسب	**٢٨,١**	**١٠,٢**	**٣٧,٢**	**٢٤,٥**	—

(*) النسب المئوية مقربة إلى أقرب مرتبة عشرية باستثناء متوسط النسب.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: «نشرة التجارة الخارجية لصندوق النقد العربي، ٢٠٠٤،» جداول متفرقة.

يلاحظ من خلال الجدول الرقم (٢) أن أغلب الصادرات السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي تتجه نحو الدول الصناعية وبنسبة (٣٧,٢ بالمئة) كمتوسط لإجمالي صادرات دول المجلس لعام ٢٠٠٤؛ إذ تحتل قطر المرتبة الأولى وبنسبة (٥٠ بالمئة) من إجمالي الصادرات السلعية القطرية إلى دول العالم، ثم تأتي بعدها الكويت بالمرتبة الثانية وبنسبة (٤٤ بالمئة)، ثم الإمارات بنسبة (٤٢ بالمئة)، ويبدو ذلك واضحاً إذ إن أغلب الصادرات السلعية من النفط والغاز تتجه إلى الشريك التجاري الرئيس ممثلاً بالدول الصناعية، المستهلك الأكبر لهذه الصادرات.

وتشير المصادر[٤] إلى أن السعودية تستحوذ على ما نسبته (٤٥ بالمئة) كمتوسط من إجمالي الصادرات السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي، كنتيجة للإنتاج النفطي الكبير، فضلاً عن نمو الصناعة البتروكيماوية في السعودية، ثم تأتي الإمارات بالمرتبة الثانية وبنسبة (٣٤ بالمئة)، ثم قطر والكويت وعُمان والبحرين بنسب (٨ المئة)، (٥,٥ بالمئة)، (٤ بالمئة)،

(٤) «التكامل الصناعي في السعودية،» <http://www.argaam.com/frontend/companynews.html>.

(٣,٥ بالمئة) على الترتيب. وإذا ما لاحظنا الجدول الرقم (٢)، يتبيّن ذلك بوضوح لا سيما في نسب الصادرات المتجهة إلى الدول المتقدمة، إذ إن أغلب الصادرات السلعية هي من النفط الخام، ولذلك كانت العلاقة طردية فيما بين قيم الصادرات السلعية وحركة اتجاهها إلى الدول المتقدمة، إذ يبيّن ذلك الدور الكبير للنفط الخام في تحديد حركة التجارة الخارجية بشكل كبير مع الدول المتقدمة وما ينطوي على ذلك من اتفاقات تجارية واستثمارية.

٢ ـ الهيكل السلعي لصادرات دول مجلس التعاون الخليجي

يشير معدل النمو الموجب لإجمالي الصادرات السلعية خلال المدة ١٩٩٥ ـ ٢٠٠٥ إلى التأثير الإيجابي للسياسات الاقتصادية التجارية في دول المجلس، إذ إن هيكل التجارة الخارجية يتحدد وفقاً للبنيان الاقتصادي للبلد، حيث يشكّل النفط الخام وبعض السلع المصنّعة القطاع السلعي الرئيس في اقتصادات دول المجلس كما هو معروف، إذ تعكس هذه الصادرات السياسات المتبعة في مختلف القطاعات الاقتصادية السلعية. إلا أن الإشكالية المعروفة عن هذه الصادرات هي أن تطورها وتحقيقها معدلات نمو موجبة قد اعتمدت بشكل رئيس على صادرات النفط الخام وليس على التطورات الاقتصادية التي يجب أن تشهدها قطاعات الإنتاج السلعية غير النفطية، ومن ذلك أن النمو الاقتصادي في دول المجلس ما زال مرهوناً بنمو قطاع النفط بشكل رئيس، ويتبين ذلك بوضوح في ارتفاع مساهمة الصادرات واتجاهها إلى الدول المتقدمة الصناعية، حيث يتم تصدير النفط الخام إليها. إذ يشير ذلك إلى بقاء مساهمة القطاعات السلعية غير النفطية ضمن مستوياتها المتدنية، تستثنى منها السعودية والإمارات، إذ حققتا قدراً معقولاً من المساهمة، مقارنة بمساهمة القطاعات السلعية غير النفطية في دول المجلس الأخرى، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول الرقم (٣):

الجدول الرقم (٣)
الهيكل الرئيس للصادرات السلعية غير النفطية في دول مجلس التعاون لعام ٢٠٠٤ (نسب مئوية)(*)

البلد	أغذية ومشروبات	آلالات ومعدات نقل	سلع مصنعة	مواد كيمياوية
الإمارات	٥	٧	٣٦	—
البحرين	—	—	١٧	٢
السعودية	٩	١٢	٢١	١٩
عُمان	—	—	—	١
قطر	—	—	—	٩
الكويت	—	—	١	٤

ملاحظة: العلامة (—) تعني أن النسبة أقل من (٠,٥ بالمئة).
(*) النسب مقربة إلى أقرب مرتبة عشرية.
المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى: البيانات الواردة في «نشرة التجارة الخارجية لصندوق النقد العربي، ٢٠٠٤،» جداول متفرقة.

يلاحظ من الجدول الرقم (٣) أن هناك قدراً من المساهمة للقطاعات الصناعية غير النفطية في كل من الإمارات والسعودية، ويشير ذلك إلى نجاح السياسات الهادفة إلى تحقيق نمو مقبول في القطاعات غير النفطية ممثلة بالأغذية والمشروبات والسلع الصناعية والسلع الاستثمارية. كما يلاحظ في الجدول أعلاه ضآلة مساهمة هذه القطاعات في كل من عُمان وقطر والكويت، فيما تنفرد مساهمة البحرين غير النفطية بنسبة (١٧ بالمئة) في مجال السلع المصنّعة.

وعند العودة إلى نسب نمو الصادرات السلعية المذكورة آنفاً، يرى الباحث أن هناك علاقة طردية وثيقة بين معدلات النمو والنسب الموجودة في الجدول أعلاه، حيث تستحوذ الإمارات على نسبة (١٣ بالمئة) والسعودية (١٢ بالمئة). وعند النظر إلى الجدول الرقم (٣)، يرى الباحث فيه أن هاتين الدولتين قد حققتا مساهمة نسبية ملموسة في تنويع الهيكل الانتاجي مقارنة بدول المجلس الأخرى، مما يشير، وبكل وضوح، إلى أهمية دور القطاعات الاقتصادية غير النفطية في دعم نمو الصادرات السلعية بلا شك، ومن ثم ينسحب أثر ذلك في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتعزيز مستوى التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي بشكل عام.

كما أن ارتفاع مستويات أسعار النفط منذ النصف الثاني من عام ١٩٩٩، ساعد على رفع مستوى قيم الصادرات لدول مجلس التعاون، ووصلت إلى (٣٩٣٤٩١,٧) مليون دولار لعام ٢٠٠٥. وفضلاً عن ذلك، لا يمكن إغفال استراتيجية التصدير التي اتّبعتها دول المجلس من خلال العمل على إزالة معوقات التصدير، وإعفاء الصادرات ذات المنشأ الوطني من شروط الحصول على موافقات التصدير(٥). ونظراً لأن الصادرات النفطية تمثّل الحصة الأكبر من إجمالي الصادرات السلعية، والمصدر الرئيس للإيرادات في دول المجلس، لذا يجب أن تكون هناك استراتيجية اقتصادية تسعى من خلالها إلى استغلال هذه الايرادات في العمل على تنويع بنية هيكلها الاقتصادي والإنتاجي، ومن ثم الانتقال إلى مرحلة تنويع هيكل الصادرات السلعية بشكل أكبر ولعموم دول مجلس التعاون الخليجي، مما يسهم في تقليل التقلبات الاقتصادية التي تصاحب الاعتماد الكبير على إيرادات النفط والغاز.

ومن ذلك يمكن الاستنتاج أن استراتيجيات التنمية الصناعية المتّبعة في دول المجلس، والهادفة إلى إحلال الواردات وتنمية الصادرات، لم تجرِ بشكل استراتيجي من خلال توسيع الإنتاج وخلق فوائض تصديرية، على الرغم من وجود البيئة الاستثمارية المناسبة، وتوفر أهم مقوماتها في دول مجلس التعاون؛ وهنا تكمن المشكلة، إذ ما زال الاعتماد على عوائد الصادرات النفطية كبيراً، وإن معدل النمو الذي تمّ تحقيقه خلال المدة ١٩٩٥ ـ ٢٠٠٥، البالغ

(٥) «نظام السياسة التجارية الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي».

(١٣ بالمئة)، لا يشير إلى نجاح السياسات الاقتصادية الرامية إلى تنويع هيكل الإنتاج وتطوير القطاع الصناعي كقطاع مهم، بقدر ما يشير إلى ارتفاع وزيادة عوائد الصادرات النفطية لدول المجلس. ويوضح الجدول الرقم (٤) مستوى مساهمة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات السلعية لدول المجلس خلال المدة ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٤.

الجدول الرقم (٤)
مساهمة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات السلعية لدول المجلس خلال المدة ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٤ (نسب مئوية)(*)

السنة / البلد	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	متوسط النسبة
الإمارات	٥٢	٤٦	٣٣	٢٨	٣٠	٣٧,٨
البحرين	٤١	٣٦	٣٠	٤٠	٤١	٣٧,٦
السعودية	٩١	٨٨	٨٨	٨٨	٨٨	٨٨,٦
عُمان	٧٨	٦٩	٧١	٦٩	٦٨	٧١
قطر	٦٧	٦٤	٦٢	٥٦	٥٤	٦٠,٦
الكويت	٩٣	٩٢	٩١	٩٢	٩٣	٩٢,٢

(*) النسب مقربة إلى أقرب مرتبة عشرية، باستثناء متوسط النسبة.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٥** (القاهرة: الجامعة، ٢٠٠٥).

يلاحظ من خلال الجدول الرقم (٤) أن نسب مساهمة الصادرات النفطية تشكّل الحصة الأكبر من إجمالي عوائد الصادرات السلعية لدول المجلس خلال المدة ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٤، حيث تراوح المتوسط ما بين (٩٢,٢ بالمئة) في الكويت و(٣٧,٦) في البحرين، ومن خلال ملاحظة هذه النسب يمكن القول إن جهود التنويع الاقتصادي الرامية إلى تقليل مستوى مساهمة القطاع النفطي في إجمالي الصادرات لم تصل إلى المستوى المطلوب ضمن المدة المذكورة. فقد سجلت الكويت النسبة الأكبر، إذ يمكن تفسير ذلك باختلال الهيكل السلعي بشكل ملموس، وعدم نجاح خطط التنمية في تنويع هيكل الإنتاج السلعي. ويتبين ذلك من خلال الرجوع إلى الجدول الرقم (٣)، فقد كانت نسبة السلع المصنعة من الصادرات (١ بالمئة) فقط، أما النسبة الباقية كان معظمها من النفط الخام بنسبة (٩٣ بالمئة) كسلع رئيسة يتكون منها هيكل الصادرات. وبالمقابل، تشكّل استيرادات الكويت من السلع المصنّعة النسبة الأكبر (٣٤ بالمئة) مقارنة بدول المجلس الأخرى كنتيجة طبيعية لعدم تطوير هيكل القطاع الصناعي.

أما البحرين، فقد كانت على النقيض من الكويت في هذا المجال، فقد بلغت صادراتها

من السلع المصنعة ما نسبته (١٧ بالمئة) من إجمالي الصادرات السلعية، وانخفضت استيراداتها من هذه السلع إلى (١٥ بالمئة) لعام ٢٠٠٤، وهي النسبة الأقل عند مقارنتها بدول المجلس الأخرى وليس الكويت فحسب.

أما في الإمارات فقد حققت فيها عوائد الصادرات النفطية خلال المدة ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٤ نمواً سالباً يقدر بـ (ـ ٠,١٠ بالمئة) في حين أنها حققت معدل نمو مقداره (١٠,٦ بالمئة) لإجمالي الصاردات السلعية خلال المدة ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٤، مما يثبت الدور الإيجابي للقطاعات السلعية الأخرى، إذ تشكل نسبة السلع المصنعة (٣٦ بالمئة) من إجمالي الصادرات السلعية الإماراتية لعام ٢٠٠٤، وهي تمثّل أكبر نسبة للصادرات السلعية على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي.

ومن خلال ذلك يتبين أن جهود تنويع الهيكل الإنتاجي قد حققت نجاحاً مقبولاً في الإمارات عند مقارنتها بدول المجلس الأخرى، حيث يشير نمو إجمالي الصادرات السلعية إلى تحقيق مستوى جيد من النمو في مجال الصناعات غير النفطية، التي كان لها الأثر الواضح في رفع مستوى إجمالي الصادرات السلعية الإماراتية، مقابل الثبات النسبي لنمو الصادرات النفطية خلال المدة المذكورة.

٣ ـ اتجاه صادرات دول المجلس

في ظل الاعتماد على النفط الخام كمصدر رئيس لاقتصادات دول المجلس، من الطبيعي أن يكون اتجاه صادراتها إلى الدول الصناعية، حيث تتجه النسبة الأكبر من هذه الصادرات. وبالمقابل، فإن أغلب الاستيرادات السلعية غير النفطية تكون من الدول المتقدمة نفسها لسدّ النقص الحاصل في الطلب الاستهلاكي من مختلف السلع. وقد تباينت دول المجلس في مساهمتها في اتجاه حركة الصادرات السلعية، حيث سيطرت الدول صاحبة الإنتاج الأكبر من النفط الخام وبعض السلع، على النسب الأكبر من إجمالي السلع المصدّرة إلى العالم، وكما هو واضح من الجدول الرقم (٥).

يبين الجدول الرقم (٥) اتجاه حركة الصادرات لدول المجلس، ومستوى مساهمة كل دولة منها في إجمالي الصاردات لدول المجلس لعام ٢٠٠٤. ومن الملاحظ، أن أغلب الصادرات السلعية لدول المجلس تتجه إلى الدول الصناعية، خصوصاً صادرات كل من السعودية والإمارات، حيث بلغت نسبة الصادرات السعودية (٤٥ بالمئة) من إجمالي صادرات دول المجلس إلى الدول الصناعية، ثم تأتي بعدها دولة الإمارات بنسبة (٢٩ بالمئة)، كما يلاحظ بشكل عام أن السعودية تستحوذ على النسب الأكبر من إجمالي الصادرات المتجهة إلى دول العالم، باستثناء صادراتها إلى أوروبا الشرقية، حيث تغلبت عليها الإمارات التي تساهم بـ (٥٩ بالمئة) من إجمالي صادرات دول المجلس المتجهة إلى أوروبا الشرقية.

الجدول الرقم (٥)
الأهمية النسبية لحركة صادرات دول مجلس التعاون الخليجي
لعام ٢٠٠٤ (نسب مئوية)(*)

الدولة	الدول النامية	الدول العربية	أوروبا الشرقية	دول صناعية	باقي دول العالم
الإمارات	٣٠	٢٠	٥٩	٢٩	٢٨
البحرين	٣	٤	١	٢	١٠
السعودية	٤٠	٦١	٣٣	٤٥	٤٥
عُمان	٧	٦	٣	٢	٢
قطر	١٢	٥	١	١٠	٣
الكويت	٨	٤	٣	١٢	١٢
إجمالي النسب (بالمئة)	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**

(*) النسب مقربة إلى أقرب مرتبة عشرية.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات صندوق النقد العربي لعام ٢٠٠٤.

وبشكل عام، إن دول أوروبا الشرقية ما زالت تستحوذ على نسب منخفضة من صادرات دول المجلس، باستثناء السعودية والإمارات، وهذا يعني أن هذه الدول لم تعد شريكاً تجارياً مهماً لدول أوروبا الشرقية. ويمكن إرجاع سبب ذلك إلى الاختلالات الهيكلية التي تعانيها دول المجلس حيث الاعتماد على صادرات النفط الخام بشكل رئيس وبعض المواد الأولية، فضلاً عن أن أغلب الاتفاقات التجارية والمصالح المشتركة لدول المجلس تكون مع الدول المتقدمة، فمن الجدير بالذكر أن علاقات دول المجلس بدول أوروبا الشرقية قد سادها نوع من الجمود منذ عام ١٩٨٣، إثر قرار الاتحاد الأوروبي فرض تعرفة جمركية عالية على صادرات المنتجات البتروكيماوية من دول المجلس، وبقي هذا القرار فعّالاً حتى عام ١٩٩٧ حين وافقت دول الاتحاد الأوروبي، بواسطة مفاوضات منظمة التجارة العالمية (WTO)، على خفض التعرفة الجمركية من (١٤ بالمئة) إلى (٦,٥ بالمئة) على الصادرات البتروكيماوية من دول المجلس إلى دول أوروبا(٦).

وعلى الرغم من ذلك، لم تحقق صادرات دول المجلس تقدماً ملموساً باتجاه هذه الدول، إذ يمكن تفسير ذلك بالسياسات التي تتبعها دول أوروبا، الرامية إلى تقليص استهلاك النفط واعتماد عدد من المصادر البديلة عنه، فضلاً عن استيراد ما تحتاجه من النفط الخام من روسيا وإيران وليبيا والجزائر. كل هذه العوامل لم تشجع على عقد معاهدات شراكة تجارية أو تجارة حرة بين الطرفين.

(٦) صالح بن عبد الرحمن المانع، «العلاقات العالمية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية: الواقع والمستقبل،» ص ٦، <http://docs.ksu.edu.sa/doc/articles19/Article/90647.doc>.

أما فيما يخص صادرات دول المجلس إلى الدول النامية، يلاحظ أيضاً أن السعودية والإمارات تستحوذان على الأهمية النسبية الكبرى، وبنسب (٤٠ بالمئة)، (٣٠ بالمئة) على الترتيب، ثم تأتي قطر بالمرتبة الثالثة، إذ يمكن تفسير هذه الأهمية بتزايد صادرات النفط الخام والغاز والمواد البتروكيماوية إلى الدول النامية لا سيما الدول الآسيوية حديثة التصنيع. ويؤكد ذلك تقرير أعدّته شركة شل النفطية[٧]، الذي يشير إلى التزايد المستمر لاستهلاك النفط الخام في آسيا، كما يؤكد التقرير نفسه أن هذا الاستهلاك سيتضاعف مرتين خلال العشرين سنة القادمة، مما يشير إلى ارتفاع حصيلة الصادرات النفطية من دول المجلس لتلبية الطلب المتزايد.

ثانياً: الهيكل الرئيس لاستيرادات دول المجلس وأهمية التجارة الخارجية السلعية

١ ـ هيكل استيرادات دول المجلس

تعكس الاستيرادات السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي التوجهات الحقيقية لاستراتيجية التنمية الاقتصادية المتبعة. ويتأثر هيكل الاستيرادات السلعية بعدة عوامل، منها سياسة الدولة التجارية، ومستويات الأسعار العالمية. وتصنف الاستيرادات في دول المجلس إلى المجموعات الرئيسة التالية[٨]:

أ ـ الأغذية والمشروبات.

ب ـ الآلات ومعدات النقل.

ج ـ السلع المصنعة.

لقد اتجهت الأهمية النسبية للسلع المستوردة من إجمالي الاستيرادات إلى التباين فيما بين دول المجلس، ويمكن إرجاع هذا التباين إلى جهود واتجاه السياسة التجارية المتّبعة في كل دولة من هذه الدول، حيث تسعى الخطط التنموية إلى الحد من الاستيرادات الاستهلاكية والكمالية، والتركيزعلى استيرادات السلع الاستثمارية مثل معدات النقل والآلات. ويوضح الجدول الرقم (٦) الهيكل الرئيس للاستيرادات السلعية لعام ٢٠٠٤.

ومما هو واضح، تستحوذ الآلات ومعدات النقل على النسبة الأكبر (٣٤ بالمئة) كمتوسط، تأتي بعدها السلع المصنّعة والأغذية والمشروبات بنسب (٢١,٦ بالمئة)، (١٦,١ بالمئة) على الترتيب، من الاستيرادات السلعية لعام ٢٠٠٤، ويمكن تفسير زيادة الاتجاه نحو

(٧) المصدر نفسه، ص ٩.

(٨) تم اعتماد هذه المجموعة من السلع لأن قيمها تمثل أكثر من (٧٠ بالمئة) من إجمالي قيم هيكل السلع المستوردة لكل دولة من دول المجلس حيث تم إهمال البنود الأخرى وذلك لمساهمتها الضئيلة.

استيراد السلع الرأسمالية نتيجة لسياسة الانفتاح الاقتصادي التي طُبّقت مع بداية التسعينيات وصدور قوانين الاستثمار حيث تزايدت نسبة الاستيرادات من هذه السلع.

الجدول الرقم (٦)
الهيكل الرئيس لاستيرادات دول مجلس التعاون لعام ٢٠٠٤ (نسب مئوية)(*)

الدولـــة	أغذية ومشروبات	آلالات ومعدات نقل	سلع مصنعة
الإمارات	٩	٤١	٣١
البحرين	٧	٢٣	١٥
السعودية	١٧	٤٩	٢٠
عُمان	١٥	٢٢	٢٧
قطر	١٥	٢٨	٢٤
الكويت	٣٤	٤٠	١٣
متوسط النسب (بالمئة)	**١٦,١**	**٣٤**	**٢١,٦**

(*) النسب مقربة إلى أقرب مرتبة عشرية باستثناء متوسط النسب.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نشرة صندوق النقد العربي، ٢٠٠٤.

ومن الملاحظ أن هناك علاقة طردية قوية تربط قيم صادرات دول المجلس من النفط الخام من جهة، وتطور قيم استيراداتها الإجمالية من جهة أخرى، مما يؤكد أن اقتصادات هذه الدول ما زالت تعتمد بشكل كبير على مواردها النفطية استيراداً وتصديراً، بمعنى آخر اعتماد دول المجلس على عائدات الصادرات النفطية في تغطية فاتورة القسم الأعظم من استيراداتها.

يلاحظ من الجدول الرقم (٧)، أن قيم الاستيرادات السلعية لدول المجلس خلال المدة ١٩٩٥ ـ ٢٠٠٥ هي أقل مستوى من قيم الصادرات السلعية خلال المدة المذكورة نفسها، إذ إن معدل النمو المركّب لإجمالي استيرادات دول المجلس تم تقديره بـ (٨ بالمئة)، في حين يتباين مستوى نمو استيرادات كل دولة من دول المجلس، إذ استحوذت قطر على النسبة الأكبر (١١ بالمئة) خلال المدة ١٩٩٥ ـ ٢٠٠٥، تأتي بعدها الإمارات وعُمان والكويت بنسبة (٨ بالمئة) لكل منهما، ومن ثم البحرين والسعودية بنسبة (٧ بالمئة) لكل منهما أيضاً. وعند العودة إلى الجدول الرقم (١)، يلاحظ أن نمو إجمالي الصادرات السلعية لدول المجلس كان أكبر من معدل النمو المركّب لإجمالي الاستيرادات. وكذلك الحال عند النظر إلى معدلات النمو المركّب لكل دولة على حدة، حيث كانت معدلات النمو المركّب للصادرات أكبر من معدلات النمو المركّب للاستيرادات، إذ يؤكد ذلك أن هناك تراجعاً ملحوظاً في قيم الاستيرادات السلعية مقارنة بالصادرات خلال المدة ١٩٩٥ ـ ٢٠٠٥، مما ينعكس إيجاباً في الميزان التجاري والحد من مشكلة العجز في ميزان المدفوعات التي تعانيها دول المجلس.

الجدول الرقم (٧)
الاستيرادات السلعية لدول المجلس خلال المدة ١٩٩٥ ـ ٢٠٠٥ (مليون دولار)

البلد / السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عُمان	قطر	الكويت	الاجمالي
١٩٩٥	٢٣٤٨١,٣٤	٣٧١٥,٧٠	٢٧٤٤٩,٤٠	٤٢٤٨,٣٧	٣٣٩٨,٢١	٧٧٧١,٣٥	**٧٠٠٦٤,٣٧**
١٩٩٦	٣٠٥٦٣,٩٠	٤٢٧٢,٨٧	٢٧٧٦٣,٨٠	٤٥٧٧,٦٣	٢٨٦٨,٢٧	٨٣٧٣,٨٠	**٧٨٤٢٠,٢٧**
١٩٩٧	٣٤٠٩٣,٩٦	٤٠٢٥,٥٣	٢٨٧٤٣,١٢	٥٠٢٦,٠١	٣٣٢١,٨٤	٨٢١٤,٤٧	**٨٣٤٢٤,٩٣**
١٩٩٨	٣٢٥٨٧,٩٢	٣٤٦٩,٦٦	٣٠٠١٢,٥٥	٥٨٢٥,٧٠	٣٣٥٦,٧٩	٨٦١٧,٠١	**٨٣٨٦٩,٦٣**
١٩٩٩	٢٤٩٧٢,١٨	٤٢٧٢,٨٧	٢٨٠٣٢,٨٣	٤٦٧٤,٣٣	٢٤٩٩,٥٦	٧٦١٦,٤٠	**٧٢٠٦٨,١٧**
٢٠٠٠	٢٦٧١٧,٠٣	٤٨٣٢,٩٦	٣٠٢٩٩,١٠	٥٠٣٩,٤٤	٣٢٥٢,٢٠	٧١٥٦,١٦	**٧٧٢٩٦,٨٩**
٢٠٠١	٣٠٠٧٦,٠٢	٤٧٨٩,٠٢	٣١٢٢٣,٢٠	٥٧٩٦,٨٥	٣٧٥٨,١٤	٧٨٧٢,٥٧	**٨٣٥١٥,٨**
٢٠٠٢	٣٢٥٣٥,٨٧	٥١٢٠,٠٦	٣٢٢٢٦٦,٧٠	٦٠٠٥,٢٦	٤٨٠٠,٧٥	٩٠٠٠,١٧	**٨٩٧٢٨,٨١**
٢٠٠٣	٣٩٤٥٤,٣٢	٥٨٥١,٠١	٣٦٩٥١,٧٠	٦٥٧٢,١٩	٥٩٣٣,٩٣	١٠٩٨٥,١٧	**١٠٥٧٤٨,٣٢**
٢٠٠٤	٤٦٨٠٦,٤٨	٦٧٤٨,٨٨	٤٤٨٠٥,٠٠	٨٦١٥,٦٠	٨٢٩٦,١٦	١٢٦٣٠,٥٩	**١٢٧٩٠٢,٧١**
٢٠٠٥	٥٥١٠٢,٨	٧٩٤٦,٣	٥٩٤٦٢,٧٠	٩٤٨٣,٠٠	١٠٨٨٠,٣	١٧٤٨٧,٧	**١٦٠٣٦٢,٨**
معدل النمو(*) (بالمئة)	٨	٧	٧	٨	١١	٨	٨

(*) النسب مقربة إلى أقرب مرتبة عشرية.

المصادر: نشرة التجارة الخارجية لصندوق النقد العربي، جداول مختلفة، <http://www.amf.org.ae>، وجامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** لعام ٢٠٠٦، ص ١٥٢، النسخة الإلكترونية.

٢ ـ أهمية التجارة الخارجية السلعية لدول المجلس

تلعب التجارة الخارجية دوراً كبيراً في حركة الاقتصاد، سواء من حيث مواجهة فائض الطلب الناشئ عن مختلف قطاعات الإنتاج، أو من حيث تلبية الاحتياجات الاستهلاكية المحلية من السلع بمختلف أنواعها ويتمثّل ذلك بجانب الاستيرادات، ومن حيث تصريف ما يفيض عن حاجة الطلب المحلي من المنتجات ممثّلة بالصادرات السلعية.

وتبرز أهمية التجارة الخارجية في دول المجلس كونها محركاً للنمو والتنمية الاقتصادية، من خلال تأثيرها في تنظيم استغلال الموارد الاقتصادية وتبادل السلع ومن ثم توسيع الأسواق الإقليمية. إذ تشير المصادر[٩]، إلى أن التجارة الخارجية تؤثر بشكل ايجابي في عملية التراكم الرأسمالي

(٩) ثريا حسن صديق، «العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي تجربة المملكة العربية السعودية وجمهورية السودان: دراسة قياسية،» (ملخص رسالة ماجستير)، **دراسات اقتصادية**، السنة ٦، العدد ١١ (٢٠٠٥)، ص ٢.

والاستثمار، من خلال استيرادات السلع الرأسمالية التي تسهم في نقل وتوطين التقنية. ويفهم من ذلك أن هناك دوراً أكثر أهمية للصادرات السلعية لدول المجلس في سداد قيم الاستيرادات الرأسمالية التي تقود إلى النمو الاقتصادي، إذ يتبين من خلال ذلك العلاقة الطردية بين الصادرات والنمو الاقتصادي، وما لذلك من أثر كبير في تحقيق الرفاهية الاقتصادية بشكل عام.

وغالباً ما يتم قياس أهمية قطاع التجارة الخارجية في أي اقتصاد بمؤشر درجات الانفتاح أو الانكشاف التجاري على العالم الخارجي[١٠]، حيث يشير ارتفاع هذه النسبة إلى عمق اعتماد الاقتصاد موضوع الدراسة على الأسواق الخارجية لتصريف منتجاته، وللحصول منها على حاجته من السلع سواء كانت استهلاكية ام استثمارية. إذ يشير ارتفاع نسب هذا المؤشر إلى ضعف مستوى الناتج المحلي الإجمالي، حيث يمثل في هذه الحالة انكشافاً تجارياً لدول مجلس التعاون الخليجي، ناتجاً بالأساس من تصدير النفط الخام وبعض السلع المصنعة، مقابل استيراد أنواع عديدة من السلع المصنّعة الاستثمارية والاستهلاكية. وهو يبيّن في الوقت نفسه مدى حساسية الاقتصاد المحلي للمتغيرات الخارجية كالأسعار العالمية والسياسات التجارية للشركاء التجاريين والاتفاقيات وغيرها. ويوضح الجدول الرقم (٨) درجات الانكشاف التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي خلال المدة ١٩٩٨ ـ ٢٠٠٥.

الجدول الرقم (٨)
درجات الانكشاف التجاري في دول مجلس التعاون الخليجي
خلال المدة ١٩٩٨ ـ ٢٠٠٥

الدولة / السنوات	الامارات	البحرين	السعودية	عُمان	قطر	الكويت
١٩٩٨	١,٢٦	١,٢٤	٠,٤٧	٠,٧٩	٠,٨١	٠,٧٠
١٩٩٩	١,٢٣	١,٣٠	٠,٤٩	٠,٧٦	٠,٧٨	٠,٦٦
٢٠٠٠	١,١٩	١,٣٨	٠,٥٧	٠,٨٢	٠,٨٣	٠,٧٢
٢٠٠١	١,٢٣	١,٢٥	٠,٥٤	٠,٨٢	٠,٨٢	٠,٧١
١٩٩٨ ـ ٢٠٠١	١,٢٢	١,٢٩	٠,٥١	٠,٧٩	٠,٨١	٠,٦٩
٢٠٠٢	١,٢٤	١,١٩	٠,٥٥	٠,٨٣	٠,٩٠	٠,٦٩
٢٠٠٣	١,٣٩	١,٢٦	٠,٦١	٠,٨٤	٠,٩٠	٠,٧٦
٢٠٠٤	١,٢٢	١,٢٨	٠,٦٨	٠,٨٨	٠,٨٢	٠,٧٠
٢٠٠٥	١,٢٨	١,٣٥	٠,٧٧	٠,٩١	٠,٧٧	٠,٨٠
٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٥	١,٢٨	١,٢٧	٠,٦٥	٠,٨٦	٠,٨٤	٠,٧٣

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٤ و٢٠٠٦**، جداول متفرقة.

(١٠) عبد الهادي الرفاعي، محمد عكروش وهناء يحيى سيد أحمد، «دراسة الآثار الاقتصادية المتبادلة بين قطاع التجارة الخارجية وقطاعات الاقتصاد الأخرى،» **مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية**، السنة ٢٧، العدد ٢ (٢٠٠٥)، ص ١٧٤.

يلاحظ من بيانات الجدول الرقم (٨)، أن متوسط درجات انكشاف اقتصادات دول المجلس على الخارج قد تراوح ما بين (١,٢٩) في البحرين و(٠,٥١) في السعودية كمتوسط خلال المدة ١٩٩٧ ـ ٢٠٠١، وهو ما يوضح عمق اعتماد هذه الاقتصادات على الأسواق الخارجية في أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي، إذ يبين مستوى قطاع التجارة الخارجية في تلبية متطلبات اقتصادات دول المجلس.

وبما أن هذه الدول تعتمد بشكل كبير على تصدير النفط الخام والبتروكيماويات وبعض المواد الاولية، ومن خلال ملاحظة درجات الانكشاف التجاري في الجدول أعلاه، يتبين للباحث أن هناك انخفاضاً في القيمة المضافة، يمكن تفسيرها بضعف القدرة الانتاجية في رفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن تقلب الإيرادات الناجم عن التغيرات التي تحصل في أسعار صادراتها من هذه المواد، مما يبيّن انخفاض معدلات التبادل التجاري لدول مجلس التعاون لصالح الدول المتقدمة التي تتبادل معها تجارياً بشكل رئيس.

أما خلال المدة ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٥، فقد اتجه مؤشر الانكشاف التجاري إلى الارتفاع ـ باستثناء البحرين ـ ، إذ يعود ذلك إلى أن نسبة التجارة الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي قد اتجهت إلى الارتفاع، مما يؤكد استمرار وتزايد اعتماد اقتصادات دول المجلس على التجارة الخارجية كنتيجة طبيعية لاختلال الهيكل الإنتاجي وعدم تنوّعه.

ولا شك أن تزايد متوسط درجات الانكشاف التجاري خلال المدة ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٥، إنما يعود إلى تزايد عوائد الصادرات النفطية، التي تدفع إلى ارتفاع مستوى الاستيرادات، وهذا ما يشير إلى مدى الاختلال في الهيكل الانتاجي، حيث الاعتماد بشكل كبير على سلعة تصديرية واحدة وهي النفط، مقابل استيراد أنواع عديدة من السلع المصنّعة.

وختاماً لهذه الفقرة، يمكن القول إن اختلال الهيكل الإنتاجي في دول المجلس، والاعتماد على صادرات النفط الخام قد رفع من مستوى الانكشاف التجاري، إذ يتبين دور التجارة الخارجية في سدّ فجوة الاختلال الموجودة في قطاعات الإنتاج المختلفة باستثناء النفط. بمعنى آخر، إن هناك علاقة وثيقة بين اختلال الهيكل الإنتاجي من جهة، وزيادة عائدات النفط الخام المصدّر، من جهة أخرى، في رفع مستوى الانكشاف التجاري، ولذلك إن الجهود الرامية إلى توسيع هيكل الإنتاج تحاول توظيف ما يتم إنفاقه على الاستيرادات السلعية من الخارج في مجالات استثمارية تخفّض من مستوى الاعتماد كلياً على الاستيرادات، أي أنها تحاول التقليل من مستوى الانكشاف التجاري من خلال تنويع الهيكل الإنتاجي، وزيادة إنتاج القطاعات غير النفطية وصولاً إلى معدلات مقبولة من النمو الاقتصادي.

الاستنتاجات والمقترحات

أ ـ الاستنتاجات: توصّل الباحث إلى الاستنتاجات التالية:

ـ إن اعتماد دول المجلس على صادرات النفط الخام وبعض المواد الاولية، سيجعل تقلبات الميزان التجاري ترتبط بشكل كبير بتقلبات قيم الصادرات النفطية، أكثر من ارتباطها

بقيم الاستيرادات من السلع المختلفة، نظراً لما تمتلكه الصادرات النفطية والصناعات المعتمدة عليها من أهمية نسبية في الصادرات الكلية.

ـ تعكس مؤشرات الانكشاف التجاري الكبير لدول المجلس ضعف قطاعات الإنتاج غير النفطية في مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي. ومن ثم، إن التجارة الخارجية ستبقى مرتبطة بمستوى الأحوال السائدة في الأسواق الخارجية التي يتم استيراد السلع منها لتلبية الطلب الداخلي المتزايد.

ـ إن ضعف مستوى الاستثمار في الصناعات غير النفطية، واعتماد دول المجلس على تصدير النفط الخام بشكل رئيس، ومن ثم تشابه نمط الاستثمار والإنتاج، سيوجّه صناعات دول المجلس إلى التنافس نحو التصدير بدلاً من التكامل، ومن ثم بقاء المستوى المتدني للتجارة البينية لدول المجلس ضمن حلقته المفرغة.

ـ على الرغم من وجود البيئة الاستثمارية المناسبة، وتحقيق معدلات نمو موجبة للصادرات السلعية خلال المدة ١٩٩٥ ـ ٢٠٠٥، وبمستوى أكبر من المعدلات الموجبة لنمو الاستيرادات خلال المدة نفسها، إلا أن ذلك لا يشير إلى نجاح جهود التنويع الاقتصادي باتجاه الصادرات بقدر ما يشير إلى زيادة الإنتاج النفطي وارتفاع مستوى أسعاره تدريجياً خلال المدة المذكورة. ويترتب على ذلك تقلبات في قيم الصادرات، ومن ثم معدلات التبادل التجاري، وانسحاب أثر ذلك بشكل مباشر في معدلات النمو الاقتصادي لدول المجلس.

ب ـ المقترحات: يقترح الباحث ما يأتي:

ـ تشجيع جذب الاستثمارات الأجنبية في القطاعات الإنتاجية غير النفطية، وذلك لتعزيز القاعدة الإنتاجية، وزيادة الترابط والتشابك القطاعي، لتقليل مستوى الاستيرادات من الخارج، ومن ثم تخفيف العجز في الموازين التجارية لدول المجلس.

ـ تعزيز أطر التكامل والاندماج بين دول المجلس من خلال زيادة مستوى الطاقة الإنتاجية، وتخفيض التكاليف عن طريق الاستفادة من اقتصاديات الإنتاج الكبير بهدف الوصول إلى إنتاج سلع، منتجة محلياً، تكون منافساً قوياً للسلع الأجنبية المستوردة.

ـ ضرورة تنسيق السياسات الاستثمارية فيما بين دول المجلس بهدف الوصول إلى صناعات متكاملة فيما بينها، أي السعي إلى تنويع نمط الإنتاج لدى اقتصاداته؛ إذ إن تشابه نمط الإنتاج يجعل من صناعات دول المجلس صناعات متنافسة نحو التصدير، وليست متكاملة إقليمياً، حيث يتعارض ذلك مع أهداف السياسة التجارية الموحدة لدول المجلس لعام ٢٠٠١، وتتضح أهمية هذا التنسيق في محاولة تحقيق البند الثاني من مقترحات هذا البحث.

ـ السعي إلى تنويع هيكل الانتاج السلعي وصولاً إلى الحد من الاستيرادات، وتخفيض مستوى النفقات، في سبيل توظيف فائض الإيرادات النفطية في تنمية القطاعات الإنتاجية الجديدة بالتقنية المتطورة والخبرات، إذ من شأن ذلك أن يساعد على تحسين مستوى هيكل الإنتاج لاقتصادات دول المجلس ■